المحاضرة الأولى: السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر

خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي كما هو معلوم في جويلية 1830 بعدما افتعلت حادثة المروحة الشهيرة، وتمكنت بحنكتها وخبثها من إقناع الدول المعارضة لها، ولقيت في محاولتها التوسع الاستيطاني والعسكري مقاومة شرسة من طرف الأمير عبد القادر في بايلك الغرب الذي نجح في جمع القبائل وحشد القوات في هذه الجهة، وحاول أن يفرض وجوده من خلال التنظيمات التي استحدثها في سبيل بعث الدولة الجزائرية المعاصرة، ومن جانب أحمد باي آخر بايات الشرق الجزائري خلال العهد العثماني، وبعد القضاء على المقاومتين انطلقت المقاومات الشعبية بقيادة شيوخ القبائل وزعماء الطرق الصوفية وشيوخ الزوايا، حيث كذبت هذه المقاومات العنيفة مزاعم الفرنسيين في أنهم سيتمكنون من الاستيلاء على الجزائر خلال أسابيع وذلك انطلاقا من تقارير جواسيسهم الذين كانوا يتجولون في المنطقة بالإضافة إلى دور الذي لعبه اليهود في تزويد لحكومة الفرنسية بمعلومات دقيقة وقيمة بخصوص الوضع العام في الإيالة الجزائرية بحكم مركزهم الاقتصادي وقربهم من مركز القرار. إن هذه المقاومات وإن فشلت في الميدان العسكري لكنها حققت نتائج معتبرة على جميع الأصعدة، فمن جهة عطلت المشروع الاستيطاني لعدة سنوات، وجعلت الحكومات الفرنسية تراجع حساباتها فيما يتعلق بمصيرها في الجزائر، وبنوع السياسات التي سوف تنفذها في هذه المستعمرة انطلاقا من معطيات جديدة لم تكن في الحسبان. فكان لزاما عليها أن تعمل بذكاء على إخضاع الجزائريين وإسكات صوت البندقية ولذلك انتهجت عدة سياسات سنحاول التركيز على الإدارية والاقتصادية والاجتماعية منها.

1-السياسة الإدارية الاستعمارية:

لكي تحصل فرنسا على مطلق التصرف في الجزائر أصدرت مجموعة من القوانين بهدف إحكام سيطرتها على الأوضاع العامة في البلاد نذكر منها:

-**قانون 24 جوان 1834**: الذي ينص على الحاق الجزائريين بفرنسا، حيث قضى هذا القرار حلى حالة التردد والحيرة التي كانت سائدة خلال الفترة الممتدة من تاريخ الاحتلال إلى غاية هذه السنة، ثم تدعم هذا القرار بقرار مماثل صدر سنة 1848 الذي يجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية تقع فيما وراء البحر وساكنيها يعتبرون مواطنين فرنسيين.

-**قانون كريميو** 1870: هو من أبشع القوانين المستفزة لمشاعر الجزائريين والذي تَم بموجبه منح اليهود في الجزائر الجنسيةَ الفرنسية، وبالتالي تسهيل مشاركتهم الفرنسيين في تسلم مقاليد الحكم على الأرض الجزائريّة، وذلك خلال العام 1870م.

-**إصدار قانون الأهالي في شهر مارس 1871 م** كرد فعل على ثورة المقراني، و هو مجموعة من العقوبات الاستثنائية تنص على سجن الجزائريين و نزع أملاكهم دون محاكمة لأدنى عمل يقومون به. وكان لصدور هذا القانون الجائر الدور البارز في تدفق المهاجرين الجزائريين إلى المشرق والمغرب هروبا من الحياة التي تحولت إلى جحيم لا يطاق.

ومن أبرز المخالفات التي وردت في هذا القانون :

-التفوه بكلام معادي لفرنسا ومؤسساتها.

-رفض أو عدم تنفيذ أعمال الحراسة والدوريات وحراسة الحدود.

-رفض الانصياع للقوانين الفرنسية.

-التأخر غير المبرر في دفع الضرائب.

استضافة متشردين أو غرباء لا يحملون رخصة نظامية دون إبلاغ رئيس الدوار فورا.

-بناء مسكن خارج المشتة أو الدوار من دون رخصة.

-التنقل من قرية إلى أخرى للإقامة بها دون الحصول على رخصة.

-عدم التصريح بالأسلحة الموروثة أو المكتسبة بطرق شرعية في مدة تجاوزت 15 يوما.

-سياقة الحيوانات إلى السوق من دون رخصة.

-القيام بأعمال مخلة للنظام كالشجار والجدال في الأسواق وإثارة الفوضى.

-الاجتماع لأكثر من 25 شخصا من دون الحصول على رخصة(وليمة زردة عشاء إطلاق النار).

-فتح مدرسة قرآنية من دون رخصة

- رفض الامتثال لأوامر الشرطة بعد الحصول على إنذار كتابي

-رفض التبليغ عن أعمال مخلة للنظام مثل التمرد والثورة والسرقة وما إلى ذلك

-إصدار المحاكم الرادعة عام 1902 م، صدر هذا القانون كرد فعل على ثورة عين الترك بوهران، وهو قانون تعسفي أيضا يمنح للمحاكم حق السجن والطرد والنفي دون أن يحق للجزائريين الاعتراض.

-قانون جونار: القاضي باعتبار الجزائر جُزءاً من ممتلكات فرنسا، وعليه يحقّ لها التصرّف بكلّ ثرواتها. والذي شمِلَ جُملةً من الإجراءات العقابية ضد الجزائريين، وذلك في أعقاب ثورة عين بسام في منطقة البويرة، في عام 1906م.

-إصدار قانون التجنيد الإجباري: في العام 1912م؛ الذي يُجبر الجزائريين، على المشاركة في الحرب العالمية الأولى، ضمن صفوف الجيش الفرنسي، وقد اتّبعت فرنسا هذا الخيار التعسفي، في حين كانت المُستعمرات الأُخرى، تُمنح حرية الاختيار في مسألة التجنيد. تشكيل وزارة الجزائر: اعتبارها إقليماً تابعاً لفرنسا، وذلك خلال سنة 1951. وهو قانون مثير للجدل ومجحف في حق الجزائريين الذين كانوا يعتبرون مواطنين فرنسيين لكنهم لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، حيث كان هناك فرق صارخ في هذا القانون الذي ينص على أن كل شاب جزائري بلغ سن ال18 يُجند في الجيش الفرنسي لمدة 3 سنوات مقابل مبلغ مالي زهيد، في حين الشاب الفرنسي لا يتم تجنيده إلا في السن 21 ولمدة سنتين فقط مع تمتعه بحق الإعفاء. وقد قوبل هذا القانون بالرفض القاطع من قبل الجزائريين وعبروا عن ذلك بشتى الوسائل والطرق ومنها قول أحدهم" إذا كانت فرنسا قد أخذت منا أموالنا فلن تستطيع أن تأخذ منا أبناءنا".

2-السياسة الاقتصادية:

من أجل إخضاع الجزائريين وتجويعهم و تفقيرهم، وبعد أن فتحت فرنسا أبواب الجزائر أمام حركة الاستيطان الأوروبي، أصدرت مجموعة من القوانين والمراسيم الاقتصادية من أجل تسهيل انتقال الأراضي إلى المعمرين (الكولون)، عرفت باسم " قوانين نقل الملكية ومصادرة الأراضي"و منها عملت فرنسا على إحكام مظاهر تَبعية الاقتصاد الجزائري لمثيله الفرنسي، ويتمثل ذلك بما يلي:

-قانون 1871(قانون الحجز): الذي صدر بعد ثورة المقراني، و هو ينص على مصادرة أراضي الثائرين. وهذا القانون هو عبارة عن مجموعة إجراءات تعسفية مُورست على الأهالي المحليين مبنية أساسا على الظلم والجور والقهر والحرمان. كانت هذه الإجراءات ترمي إلى القضاء على المؤسسات التقليدية كنظام الجماعة الذي كان يسير شؤون السكان بمقتضى العُرف والتقاليد والقوانين الإسلامية، والحد من حرية تحرك الجزائريين في وطنهم إلا برخصة يقدمها المستعمر، إضافة إلى افتكاك الأراضي وتوزيعها على الجاليات الأوروبية التي وجدت تزامنا مع الوجود الفرنسي من مالطيين وإسبان وإيطاليين وكورسيك (نسبة إلى كورسيكا) وألمان وغيرهم من الجنسيات. كما فرض الاستعمار ضريبة مُجحفة على الأهالي حتى " في شخص المرأة والقط والكانون والبرمة (القِدْرْ)" ويقوم هذا القانون على مبدأ تقسيم الأراضي وتجزئتها بغرض القضاء على اتحاد سكان القبيلة الواحدة أو العرش، ومن ثمة تشتيت وتمزيق بنية المجتمع الجزائري الذي كان يستند إلى القبيلة ونظامها.

-قانون وارني 1887: الذي صدر من أجل إقامة الملكية الخاصة داخل الأراضي الجماعية للقبائل من أجل تشتيتها تمهيدًا للسيطرة عليها

-قانون 1887: الذي يهدف الى السماح للمستوطنين ببيع و شراء الأراضي المشاعة (الدومين).

-قانون 1883: الذي ينص على ضرورة تقديم أوراق ثبوت الملكية للأراضي، وإذا عجز الجزائريون عن ذلك تؤخذ أراضيهم منهم.

إلى جانب هذه القوانين، قامت فرنسا بتشريع قوانين ومراسيم لكي تتمكن من مصادرة أراضي الجزائريين مثل مصادرة أراضي الغائبين عن أرضهم ومصادرة أملاك الوقف.

- تغيير العملة النقدية الجزائرية، إلى العملة الفرنسية عام 1851م.

-إغراق الأسواق الجزائرية، بالمنتجات والسلع الفرنسية، والحث على زراعة كروم العنب، بغرض تصنيع الخمور واستهلاكها محليا وتصديرها.

-إصدار القوانين التي تُحكِمُ من خلالها القبضة على ثروات ومُقدرات الشعب الجزائري، وأبرز تلك القوانين : قانون مصادرة أراضي مُسلمي الجزائر من أصولٍ عثمانية.

و من أجل تسهيل التعاملات المالية للمعمرين، استحدثت فرنسا عدة مؤسسات مالية في الجزائر نذكر منها : بنك الجزائر عام 1851م، القرض الليوني la Banque Lionnais 1863م، الشركة العامة 1884م، الشركة المارسيلية 1865م.

3-السياسة الاجتماعية:

لقد سلك الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة اجتماعية لا تقل خطورة عن السياسات الأخرى بهدف تحقيق مبتغاه والنيل من الشخصية الوطنية الجزائرية، والإمعان في إذلال الشعب الجزائري واحتقاره، نذكر منها:

-الإبادة الجماعية للسكان: حيث كان الاستعمار يغتنم فرصة قيام الثورات والمقاومات الشعبية لينتقم من السكان وإبادتهم عشوائيا دون التمييز بين المسلحين والعُزل، ولا سيما الانتقام من عائلات أبرز الزعماء والثوار، ولنا أمثلة كثيرة حول هذه الجرائم الوحشية التي اعترف بعض القادة بارتكابها في مذكراتهم مثل السفاح سانت أرنو وبيليسي دو رينو وروفيڤو وغيرهم، نذكر على سبيل المثال مجزرة غار الفراشيش في جبال الظهرة في الغرب الجزائري، ومجزرة قبيلة العوفية بنواحي الحراش وغيرها.

-إثقال كاهل السكان بشتى أنواع الضرائب والغرامات:

حيث تفننت الإدارة الاستعمارية في وضع منظومة ضريبية نذكر منها الزكاة والعشور واللزمة وزكاة الحكور والسخرة وغيرها من الأنواع. وكان الغرض منه جعل الجزائري يركن إلى السكون وإظهار الخنوع والطاعة.

-مصادرة الأراضي:

طبقت سياسة مصادرة الجماعية للأراضي على ثوار المقاومات الشعبية وعلى العائلات المؤيدة والمتعاونة، حيث تعرضت لتشريد رهيب، كما حدث لثوار ثورة المقراني والشيخ الحداد، حيث لم يكتف السلطات الاستعمارية بالإعدام والسجن والتغريم والمصادرة، بل عمدت إلى نفي زعماء الثورة إلى خارج الوطن إلى الجزر النائية مثل جزية كاليدونيا حيث عانوا هناك قساوة الغربة والابتعاد عن الأهل والوطن، وإنها في الواقع جريمة إنسانية لا تقل إجراما عن التقتيل، حيث عاش هؤلاء المنفيين حرقة البعد عن الوطن، والتمزق والتشتت الأسري.

-استبدال القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي:

-نشر عادات دخيلة على المجتمع الجزائري: كالتدخين وشرب الخمر والرذائل الأخرى، فقد عثرنا على وثيقة في أرشيف مل وراء البحر في فرنسا هي عبارة عن شكوى من رب عائلة بعث بها إلى الحاكم العام في مدينة الجزائر أقام الجيش مخيم بجوار بيته يشتكي من الأضرار التي لحقت ببستانه وبعائلته بسبب تصرفات الجنود الطائشة، إلى درجة أنه يعرض على الحاكم العام شراء البيت والبستان منه أو يتخلى عنه إن كان ذلك يرضيه.

وقد استهدفت هذه السياسة العمل على تشويه معالم الحضارة الجزائرية الأصيلة، وطمس هويتها القومية، وتشجيع مواطنيها الفرنسيين على الوفود إلى الجزائر، وبالتالي تغليب هوية هؤلاء، على حساب مظاهر الحياة الاجتماعية لأصحاب الأرض الأصليين، وكذا إعلان قانون الحالة المدنية، الذي كان يهدف إلى وضع الألقاب للأسر الجزائرية، وتغيير الأسماء بما فيها الشوارع، والطرقات، والمواقع والمدن، إلى أسماءٍ فرنسية، كما منعت الاحتكام للشريعة الإسلامية، وإقامة شعائرها، وحوّلت العديد من المساجد إلى كنائس، وسمحت بالتبشير للدين المسيحي بين سكان الجزائر، مُقابل المعوّنات الغذائية، مُستغلةً بذلك حاجة السكان، وظروفهم القاسية خلال انتشار المجاعات على الخصوص، ويذكر بهذا الصدد جهود ومساعي الكاردينال شارل لافيجري الذي كان

يحمل الخبز في يمينه والصليب في شماله، وكان يستغل الظروف الاجتماعية المزرية للجزائريين ويستهدف الأطفال الأيتام ويقوم بتنشئتهم على الديانة المسيحية بمباركة رجال الدين والسياسة.

- سلب الجزائريين أموالهم وممتلكاتهم، وفرض الضرائب الكثيرة عليهم، في حين سهّلت المعاملات المالية للمستوطنين، وأنشأت لهم العديد من البنوك في الجزائر قصد تقديم لهم القروض والإعانات لتمويل مشاريعهم على حساب السكان الجزائريين الذين كانوا يصارعون الفقر والفاقة جراء سياسة التوسيع الاستيطاني ونزع الأراضي منهم.

-خلق مجتمع أوروبي مواز للمجتمع الجزائري بهدف تفكيك المجتمع الجزائري عن طريق فتح باب الاستيطان الأوروبي في الجزائر.

-تفقير الشعب الجزائري عن طريق سلب الأراضي والأملاك منه.

-إصدار قانون الحالة المدنية في 23 مارس 1885م بهدف فرنسة الأسماء الجزائرية، وطمس الذاكرة الجزائرية للمجتمع، وفصله عن تاريخه، بالإضافة الى تفكيك البنية الاجتماعية له.

-إخضاع الجزائريين للقانون الفرنسي وإلغاء العمل بالشريعة الإسلامية بهدف ضرب نظام العدالة الجزائري.

-تدهور الأحوال الاجتماعية نتيجة لانعدام المنشآت الصحية وسوء التغذية.

- غياب المؤسسات الصحيّة التي تخدم السكان، ممّا أدّى إلى انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة بينهم، ومُضاعفة معاناتهم، وقد زاد الجفاف الذي ضرب الجزائر واجتياح الجراد في الستينيات من القرن التاسع عشر من بؤس الجزائريين، حيث هتكت بهم المجاعة سنوات 1865-1866-1867-1866 على التوالي إلى درجة أنهم نبشوا القبور الحديثة وأكلوا لحوم البشر كما يذكر يحي بوعزيز، وأشار المؤرخ الفرنسي أندري نوشي بهذا الصدد إلى مسؤولية الإدارة الاستعمارية في حدوث هذه المجاعات، التي كانت وراء فناء العديد من الأسر وهجرة البعض الآخر، ومن جهة أخرى كان لهذه الوضعية المزرية دور في قيام ثورة المقراني والشيخ الحداد.

4-السياسة الاستعمارية الدينية والثقافية:

أ-السياسة الدينية:

اتبعت فرنسا في الجانب الديني السياسة التالية :

-التبشير بالدين المسيحي عن طريق القساوسة مثل ما فعله الكاردينال شارل لافيجري Charles la Vigerie الذي استغل المجاعات في وسط الجزائريين ليبشر بالدين المسيحي مقابل المساعدات الغذائية.

-تحويل المساجد إلى كنائس مثل جامع كتشاوة بقلب مدينة الجزائر أو إلى مخازن واسطبلات للجيش.

-تنصير الوسط بالإكثار من الرموز المسيحية ومنع ممارسة الشعائر الإسلامية والتضييق على العلماء والأئمة وتشجيع الطرقيين.

ب-السياسة الثقافية والتعليمية:

خلال السنوات الأولى للاحتلال (العشرين سنة الأولى) تمتع التعليم الأهلي بنوع من الحرية والنشاط، بسبب انشغال الاستعمار ومؤسساته بعمليات إخضاع المناطق الثائرة وإخماد الثورات والمقاومات المنظمة والشعبية،

لكن ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر شن هذا الاستعمار حملة مسعورة على التعليم الأهلي، حيث فرض عليه الرقابة الصارمة، وكان قد استولى منذ الأيام الأولى للاحتلال على أملاك الأوقاف التي كانت تشكل المصدر الرئيسي للتعليم والإنفاق عليه في المدن الكبرى، وكان هدفه تجفيف منابع المؤسسات التعليمية ومن ثمة يتوقف النشاط التعليمي كنتيجة لذلك، وبعد ذلك تأتي مرحلة فرض التعليم الفرنسي على الأهالي، خاصة في المدن، ومن أبرز مظاهر هذه الرقابة فرض إجراء الحصول على رخصة من أجل القيام بتدريس العلوم القرآنية، أو التدريس باللغة العربية.

والجدير بالذكر أن الكثير من المدارس والمعاهد والزوايا إما توقفت عن النشاط، أو خُربت بسبب الحروب التي شهدتها البلاد خلال القرن التاسع عشر، فتزايدت الهجرة نحو الخارج، وبخصوص التخريب الذي طال هذه المؤسسات التعليمية يقول ألكسيس دو طوكفيل Alexis de Tocqueville: "لقد جعلنا جيل كامل بدون تعليم قرآني، وخربنا المدارس، وحولنا المجتمع المسلم إلى الجهل أكثر مما كان عليه قبل مجيئنا".

وسعت الإدارة الاستعمارية جاهدة إلى جعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية في الجزائر، وإلغاء التعامل باللغة العربيّة في عموم البلاد، كما جعلت التعليم لأبناء الجزائر يقتصر على المرحلةِ الابتدائية فقط.

ولإجبار أبناء الجزائريين على التوجّه للتعليم بالفرنسية، أو الهجرة، إلى جانب تبنّي مظاهر الثقافةِ الفرنسيّة عنوةً، لجأت إلى إغلاق المدارس والمعاهد الدينية بدعوى أنها تبث التطرف والتعصب الديني، ناسية أو متجاهلة أن ذلك التطرف الذي تعني به الجهاد، هو واجب مقدس عند المسلمين، إنما تم بعثه بسبب الاحتلال الفرنسي.

انعكاسات السياسة الاستعمارية على المجتمع الجزائري:

تركت السياسة الفرنسية على الجزائر انعكاسات عميقة على المجتمع، امتدت آثارها إلى ما بعد الاستقلال و تتمثل في:

-زوال الدولة الجزائرية، و تحول الجزائر إلى قطعة فرنسية.

-تشتيت القبائل الجزائرية ووحدتها الإقليمية.

-تفكيك البنية الاجتماعية للجزائر وذلك لزرع مجتمع غريب ودخيل في عاداته وأخلاقه و دينه عن المجتمع الجزائري.

-انتشار الجهل والأمية في وسط الجزائريين، نتيجة لسياسة التجهيل الفرنسي، حيث كان التعليم موجها لخدمة أبناء المستوطنين.

-التضييق على الدين الإسلامي والقضاء الجزائري.

-انتشار ظاهرة الهجرة من الجزائر إلى الشام بسبب سياسة المصادرة، والضرائب الثقيلة التي ترتب عنها الفقر والمجاعة، ثم في اتجاه فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى للعمل في المصانع والموانئ والمزارع وغيرها.

-التخلف واختلال النمو الاقتصادي.